العولمة في تناقص

إلى أي حد قد ينقسم العالم ويتباعد؟

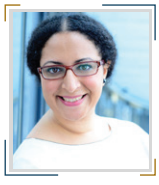

سهى راشد

باحثة ومستشارة في استشراف المستقبل، توركو - فنلندا

كانت قصة الإنسانية على مر التاريخ قائمة على التبادل العالمي للسلع والخدمات والمعرفة، بل وحتى الصراع يمكن اعتباره شكلاً من أشكال التبادل العالمي. وظل هذا التبادل آخذاً في التوسع حتى بدأنا نؤمن أن "العالم قرية صغيرة". ونستخدم مصطلح "العولمة" للإشارة إلى هذه الظاهرة المتمثلة في زيادة الترابط والاعتماد المتبادل بين أرجاء العالم. إلا أنه وفي الآونة الأخيرة، كثُرت المناقشات حول ما إذا كان العالم يشهد الآن تحوّلاً في الاتجاه المعاكس من سنته التاريخية، وأصبح يسير نحو زيادة التفكك العالمي وبالتالي التراجع عن العولمة أو "العولمة المُضادّة". تؤول جميع المناقشات حول مسألة العولمة واحتمال تراجعها أو تغير اتجاهها إلى نقطة واحدة وهي عدم وجود تعريف موحد لمفهوم العولمة[1].

والعولمة، كما عرّفها صندوق النقد الدولي، هي "العملية التي يتم من خلالها التدّفق الحر للأفكار والأفراد والسلع والخدمات ورؤوس الأموال وصولاً إلى تكامل الاقتصادات والمجتمعات"[2]. ويعتقد البروفيسور مانفريد ستيجر، أن العولمة ظاهرة معقدة ذات أبعاد اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية وأيديولوجية وبيئية، وبالتالي يجب أن يُفرَد لها تعريف أكثر شمولاً يعكس كونها "مجموعة متعددة الأبعاد من العمليات الاجتماعية التي تخلِق وتُنمي وتمدّ وتكثِّف الترابط الاجتماعي والتبادلات في جميع أنحاء العالم، وتعزز في الوقت نفسه الوعي المتنامي لدى الشعوب حول تعميق الروابط بين الداخل والخارج"[3]. ومؤخراً، اتسع نطاق هذا النقاش لتناول قضية ما إذا كانت العولمة في تراجع، أو ما أصبح يعرف بـ "تفكك العولمة" أو "العولمة المُضادة" (De-globalization).

تاريخ قصير للعولمة

ظهر مصطلح "العولمة" لأول مرة في ستينيات القرن العشرين، ولكن الظاهرة نفسها يُرجعها ستيجر، إلى ما قبل 12000 عام عندما وصلت مجموعة من الصيادين إلى الطرف الجنوبي لأمريكا الجنوبية، ليكون هذا الحدث متمماً لاستقرار البشر في جميع قارات العالم للمرة الأولى في التاريخ[4]. ومنذ ذلك الحين مرت العولمة بالعديد من المراحل المختلفة. ولكن، عند الحديث عن العولمة بمفهومنا اليوم، فإن ما نعنيه هو موجة التكامل العالمي الاقتصادي والسياسي التي بدأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية وتسارعت بعد سقوط "الستار الحديدي" في عام 1989، مدفوعة بالتطورات في تقنيات النقل والإنترنت. ففي عام 1945، شهد العالم نهاية الحرب العالمية الثانية وصعود النظام الليبرالي الدولي والذي أرسى نفسه من خلال تأسيس مؤسسات دولية مثل: "الأمم المتحدة" (UN) وإصدار الإعلانات والاتفاقيات مثل؛ "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان".

مع نهاية الحرب الباردة، انتعشت العلاقات الدولية وتبع ذلك إنشاء المزيد من المؤسسات الدولية مثل: "البنك الدولي" (WB)، وصندوق النقد الدولي (IMF)، وإصدار الإعلانات المتعددة الأطراف مثل: اتفاقية "الجات" (GATT)[5]، وأيضاً تأسيس الاتحاد الأوروبي (EU) وحلف شمال الأطلسي (NATO)[6]. وتوُصف الفترة ما بين تسعينيات القرن العشرين وحتى الأزمة المالية العالمية لعام 2007 والتي شهدت انتعاشاً كبيراً للعولمة وتوسعها بحقبة "العولمة المتسارعة" (hyperglobalization)، والتي تُعدّ بمثابة تتويج لجهود عولمة السوق والليبرالية الاقتصادية الجديدة ومبادئ الفردية الاستهلاكية التي قادتها الولايات المتحدة[7].

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن طبيعة العلاقة بين النظام الليبرالي والعولمة هي أيضاً مسألة محل خلاف[8]. في حين يرى البعض أن العولمة هي نتاج للنظام الليبرالي، هناك آراء تؤكد أن النظام الليبرالي هو ما تمخض عنه ظهور العولمة، بينما يرى آخرون أن النظام الليبرالي والعولمة كلاهما سبب في وجود الآخر[9]. ولكن، ما تغفل عنه تلك الفرضيات هو أن كلاً من العولمة والنظام الليبرالي متغيران تربطهما علاقة تبعيّة، وليست سببية فحسب. والآن، ونحن على أعتاب النظام العالمي الجديد، فإن العولمة كما

هي معروفة لنا اليوم آخذة في التغير بوتيرة متسارعة. وهناك العديد من المصطلحات المستعملة للتعبير عن ظاهرة تراجع العولمة وميلها للانحسار، منها على سبيل المثال لا الحصر؛ تراجع العولمة (أو العولمة المُضادة) (deglobalization)، وتباطؤ العولمة (slow-balization)، والتوطين (localization)، والأقلمة (regionalization)، والعولمة الخاضعة للإصلاح (reformed globalization)، وأخيراً العولمة المحلية أو "العُمْحُليّة" (glocalization). ويمكننا الجدل بشأن كون تراجع العولمة سمّة أصيلة في العولمة نفسها، أو القول إن العولمة باقية لم تتزحزح، ولكنها تتمحور في طورٍ جديد فقط لا أكثر. ولكن ذلك لا ينفي أن هناك تفسيرات أخرى كذلك.

قياس العولمة

تؤدي أدوات القياس المستخدمة في تقدير العولمة دوراً محورياً في النقاش الدائر حول تراجع العولمة. عادةً، تستند هذه المقاييس إلى إحصاءات حجم التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية المباشرة في دولة ما بالقيمة الدولارية. وقد أظهرت هذه الإحصاءات تذبذباً ما بين التراجع والتباطؤ، حتى وصول التجارة إلى ذروتها كنسبة مئوية من الناتج العالمي في عام 2008[10].

وفقاً لتقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن "مجموعة البنك الدولي" لعام 2024، فإن عام 2023 قد شهد ارتفاعاً في التجارة العالمية بنسبة 0.2% فقط، وهي النسبة الأدنى على الإطلاق خلال الخمسين عاماً الماضية، مع استثناء فترات الركود[11]. بينما تُرجِح بعض الفرضيات أن الانخفاض "المتصوّر" في التجارة العالمية مرتكن إلى انخفاض القيمة الدولارية للتجارة، ولكن إذا تم الاعتماد على وحدة القياس "طن-كيلومتر" (tkm) أو إجمالي الحمولة التي يتم نقلها بالطن وبالكيلومتر من السلع المتداولة في قياس حجم التجارة المتداولة، فإن الأرقام تروي لنا قصة تعاظم تجاري كبير.

من المُلاحظ أن عام 2008 شهد طفرة بالنسبة لحصة التجارة من إجمالي الناتج العالمي إذ بلغت ذروتها في ذلك العام، بينما كان عام 2020 العام الذي حققت التجارة بمقياس الطن-الكيلومتري أعلى معدل ارتفاع لها بزيادة من 55 تريليون طن في عام 2008 إلى 82 تريليون في عام 2020، أي زيادة بواقع ما يعادل نسبة 49%. وبناءً عليه، لا يوجد دليل أوضح من ذلك على ضرورة تغيير المقاييس المستخدمة في تقدير حجم العولمة[12].

المؤشرات على تراجع العولمة وتداعياتها

يمكن أن يُعزى هذا الاتجاه المتزايد نحو تباطؤ العولمة أو العزوف عنها إلى عدة قوى دافعة أو "محركات". وبينما يكون كل من هذه المحركات منفرداً سبباً كافياً للتسبب في تباطؤ العولمة أو تراجعها، إلا أنها في مجملِها تؤثر في حجم وقوة هذا التحوّل. وبغيّة استكشاف أهم محركات تراجع العولمة، أطرح عليكم بعض منها هنا:

1- مخاطر الاعتمادية المتبادلة: تحمل العولمة العديد من المخاطر المتأصلة فيها، وتُعدّ هشاشة أسواق سلسلة التوريد العالمية أحد هذه المخاطر. وكانت بعض الأحداث العالمية على مدى السنوات القليلة الماضية قد كشّفت عن مواضع ضعف خطرة في سلاسل التوريد العالمية. نذكر، على سبيل المثال، كيف تسببت سفينة عالقة في مجرى قناة السويس لمدة ستة أيام في مارس من عام 2021 في خسارة ما يقدر بنحو 10 مليارات دولار أمريكي من التجارة العالمية يومياً[13]. ولم يكن هذا الحادث بفارق زمني كبير من جائحة فيروس "كورونا" العالمي الذي أدى بالفعل إلى تعطيل سلسلة التوريد العالمية والتسبب في نقص مختلف الإمدادات على المستوى الدولي. وفي الآونة الأخيرة، ومع ازدياد حدّة التوترات الجيوسياسية مع الهجمات الأخيرة على السفن في البحر الأحمر والمنفذة رداً على الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وجدت شركات الشحن العالمية نفسها مجبرة على تغيير مسارها والمرور عبر رأس الرجاء الصالح الأطول والأكثر كلفة، هذا فضلاً عن زيادة تكاليف تأمين الشحن[14]. ناهيك عن زيادة الأزمات المرتبطة بالمناخ، والتي يمكن أن تتسبب في وقوع اضطرابات في أي وقت.

ومن ثّم، تلجأ المؤسسات ضمن ممارساتها لإدارة مخاطر العولمة إلى تدابير مختلفة لجعل سلاسل التوريد الخاصة بها أكثر استدامة ومرونة وكفاءة مالية. تشمل هذه

التدابير على سبيل المثال، إعادة توطين الصناعات (reshoring) – أي نقل الإنتاج من البلد الذي تم تحويله إليه إلى البلد الأصلي للشركة الأم، أو "تفضيل الأقرب" أو (nearshoring)، أو "الإنتاج إلى الدول الصديقة" (friendshoring) – لتأسيس سلسلة التوريد مع البلدان المجاورة أو مع الحلفاء الجيوسياسيين. وأمثلة ذلك على المستوى العام، توسع الشركات الأمريكية في تأسيس مرافق إنتاج لها في أمريكا اللاتينية إما لاستبدال مرافق الإنتاج في آسيا أو للإضافة عليها بأخرى جديدة، وعلى مستوى أكثر خصوصية، قيام شركة "آبل" (Apple) بنقل بعض خطوط التصنيع الخاصة بها إلى الهند وفيتنام[15].

يختلف تصنيف التدابير المتبعة باختلاف المكان الذي انتقلت إليه سلسلة التوريد؛ فإذا إذا تمت إعادة جلب عمليات الإنتاج والتصنيع إلى الوطن، فإن هذا يندرج تحت انحدار العولمة في فئة "التوطين"، أما إذا كانت الاستراتيجية تتعلق بنقل السلسلة إلى دولة قريبة إقليمياً أو دولة حليفة، فإننا نتحدث هنا عن عولمة مضادّة تتبع تصنيف "الأقلّمة". وبحسب دراسة استقصائية أُجريت في أواخر عام 2022، أظهرت النتائج أن أكثر من 60% من الشركات المُصنِعة الأوروبية والأمريكية تخطط لإعادة توطين جزئي لصناعتها في خلال السنوات الثلاث المقبلة. ووفقاً لاستطلاع آخر، فقد تمت إعادة توطين 350 ألف وظيفة في قطاعي النقل والتصنيع في الولايات المتحدة في عام 2022 – بزيادة قدرها 25% عن عام 2021[16].

2- اللا يقين الاقتصادي: يعاني الاقتصاد العالمي من تأثير الأزمات المعقدة المترابطة أو الأزمات المتعددة (polycrisis) كما أسماها "المنتدى الاقتصادي العالمي" (WEF)[17]. فقد أسهم تباطؤ النمُو، وارتفاع معدلات التضخم، فضلاً عن نشوب الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، وارتفاع تكاليف الطاقة بسبب الحرب الروسية على أوكرانيا، والجائحة، على سبيل المثال لا الحصر، في تشكيل تحدّيات كبرى أمام الاقتصاد. بالتزامن مع ذلك، فإن النزعة إلى القومية الاقتصادية آخذة في الارتفاع حول العالم، وتظهر تداعياتها في تشديد إجراءات هجرة العمالة، وفرض القيود التجارية، وزيادة الحمائية التجارية، وأحياناً في عدم الامتثال لاتفاقيات التجارة الدولية[18].

ونجد في الولايات المتحدة مثالاً بارزاً على هذه التغييرات الملحوظة. ففي أغسطس من عام 2022، وقعّت الولايات المتحدة على قانون الحد من التضخم (IRA). وبينما يُعد القانون في مستهله إيجابياً لأن الغاية منه هي الحد من الانبعاثات الكربونية المُتسببة بها الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الوسيلة لتحقيق ذلك تكون من خلال انتهاك قواعد التجارة العالمية. فالقانون يَعِد بتريليونات الدولارات من الميزانية العامة للولايات المتحدة، إضافة إلى تريليونات أخرى من القطاع الخاص مخصصة لمكافحة التغير المناخي. إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتزم بموجب قانون الحد من التضخم تقديم تلك الإعانات المالية مشروطة باستخدام المنتجات المحلية؛ وهو أمر محظور وفقاً لبعض قواعد "منظمة التجارة العالمية" (WTO). ومِن أسباب النقد الرئيسية الموجهة لهذا التشريع هو أنه يفتح الباب أمام الدول الأخرى للرد بسياسات حمائية مماثلة، وهو فعلته الهند والصين بإطلاق مبادرة "صنع في الهند" في الهند، وسياسة "الدورة المزدوجة"

للصين[19]. وبدلًا من ذلك، كان بوسع الولايات المتحدة أن تغتنم هذه الفرصة لاقتراح مراجعة لأنظمة التجارة الدولية في محاولة لجعلها أكثر ملاءمة لأزمة المناخ[20].

3- صعود القومية: على الصعيد السياسي، يشهد العالم تصاعد مشاعر القومية والشعبوية النخبوية، وكان لأجندات الحمائية التجارية تأثيرات واضحة في العولمة. وقد شهدنا ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية بعد فوز ترامب بالانتخابات من خلال رفع شعار "جعل أمريكا عظيمة مجدداً"، وما تلا ذلك من انسحاب للولايات المتحدة من العديد من الاتفاقيات الدولية خلال فترة إدارة الرئيس ترامب. على سبيل المثال، انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاقية باريس؛ وهي اتفاقية دولية بشأن تغيُر المناخ، في نوفمبر 2020، ولكنها عادت وانضمت إليها مجدداً في 20 يناير 2021، وهو اليوم الأول للرئيس بايدن في الإدارة الأمريكية[21]. في المقابل، انسحبت المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي في عام 2020 بما يُعرف عالمياً بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أو "البريكست" (Brexit). وكان لذلك أثر كبير في العلاقات التجارية بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، وطالت تبعاته إجراءات توظيف مواطني الاتحاد الأوروبي في المملكة المتحدة، وبالمثل مواطني المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي. فضلاً عن تشديد الخناق على سياسات الهجرة مما سيؤثر في تدفق الأفراد. في الوقت نفسه، أخفقت "التعددية" في العلاقات الدولية في مساعدة العالم على التصدي بشكل جماعي للتحديات العالمية التي تعصف به واحدة تلو الأخرى والتي أبرزها أزمة تغير المناخ، وأحدثها أزمة جائحة فيروس "كورونا"، الذي كشف عن بُعد آخر لهذه السياسات وآثارها من خلال "قومية اللقاحات" إذ آثرت الدول الغنية الاستحواذ على اللقاحات على حساب الدول الفقيرة[22].

4- تصاعد الصراعات الداخلية المسلحة: السلام والعولمة يعززان بعضهما بعضاً؛ فعندما يتحقق السلام، لا بد للعولمة أن تزدهر، وعندما يتم إرساء العولمة، يتعاظم الدافع للحفاظ على السلام. بعد عصور للإنسانية من العيش في سلام نسبي، بدأت أبواق الحروب الآن تدق في ارتفاع. إذ شهد عاما 2022 و2023 ارتفاع الصراعات في العالم إلى النسبة الأعلى منذ الحرب الباردة[23]، وهناك تكهنات بشأن احتمال نشوب حرب عالمية ثالثة في أي لحظة. وعلى الصعيد العالمي، بلغ عدد النزاعات المسلحة الموثقة في عام 2023، 183 صراعاً مسلحاً، وفقاً لـ "مسح الصراعات المسلحة" الصادر عن "المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية" (IISS) في لندن[24]. والأمثلة على الكيفية التي تعرقل بها الحروب مسيرة العولمة كثيرة ومتنوعة. تكفي الإشارة إلى كيف تسبب الغزو الروسي لأوكرانيا في اضطرابات هائلة فيما يتعلق بإمدادات الطاقة والغذاء، وتبعات الحرب على غزة على تعطيل حركة التجارة في ممرات الشحن العالمية. ومع التوقعات باستمرار الصراع وربما تصاعده، فإن العالم على شفا المزيد والمزيد من التراجع عن العولمة.

5- إعادة النظام العالمي الجديد: منذ عام 1945، والعالم يعيش في ظل نظام تقوده الولايات المتحدة، إلا أنه يمكن تلمس العديد من العلامات التي يمكن الاستناد عليها في الجزم بحقيقة ظهور نظام عالمي جديد. وقد تبينت لنا صحة هذا الاستنتاج فيما يشهده العالم حالياً من صعود أو توسع في التحالفات. على سبيل المثال، ضمّت "مجموعة

البريكس" (BRICS) هذا العام خمس دول جديدة، تُمثل مجتمعة 28% من إجمالي الناتج المحلي العالمي و3.5 مليار نسمة من سكان العالم[25].

أمّا الصين وروسيا، فقد أقدمتا بالفعل على تحدي هيمنة الولايات المتحدة على جبهات متعددة من خلال الحروب التجارية والحروب بالوكالة. والمثال الآخر هو صعود سياسة إلغاء "الدولرة" في الاقتصاد العالمي. إذ تُعدّ العملة الاحتياطية المستخدمة في التجارة في جميع أنحاء العالم مؤشراً للنظام العالمي. واستحوذ الدولار الأمريكي (USD) على هذه المكانة كعملة احتياطي نقدي لعقود من الزمن. ولكن، في الآونة الأخيرة، تحول المزيد من البلدان عن هذا النهج ولجأوا إلى التداول بعملات أخرى. على سبيل المثال، تستخدم البرازيل وبوليفيا الآن الرنمينبي الصيني (اليوان) في إطار معاملات الاستيراد والتصدير. علاوة على ذلك، فإن العديد من الدول لا تستخدم الدولار الأمريكي لتداول النفط، مما يشكل تحدياً أكبر لهيمنة الدولار[26].

دوافع بقاء العولمة

وفي حين أن هناك العديد من الدلائل على أن العولمة آخذة في التغيّر، أي في اتجاه التآكل، فإن هناك أيضاً مؤشرات تُظهر أن العولمة وُجدت لتبقى. بعض هذه المؤشرات موضحة أدناه:

1- خوارزميات الاتصال: كانت شبكة الإنترنت أداة رئيسة لعولمة الأحداث والثقافة العالمية، ولنقل الغربية على وجه التحديد؛ إذ كان انتقال الأنماط الثقافية الجديدة أكثر سرعة من أي وقت مضى. وعلى الأرجح سيبقى العالم أكثر اتصالاً في العقود المقبلة، وسنشهد طفرات اتصالية قد تتجاوز حالة "وسائل التواصل الاجتماعي" وشركاتها وخوارزمياتها. وسيكون من الصعب علينا تخيل وجود تراجع في بنية الاتصالات الدولية، سواءً المحمولة عبر الأقمار الاصطناعية أم العابرة من خلال كابلات الإنترنت البحرية، إلا في حالة صراع دولي هائل يقارب "صورة نهاية العالم". ومع ذلك، ستحمل هذه الأدوات الاتصالية بذور الانقسام كما نشهدها الآن على شبكات التواصل الاجتماعي؛ إذ البلقنة السيبرانية والاستقطاب بين أصحاب الاتجاهات المختلفة على المستويات الوطنية أو العابرة للحدود.

2- الاقتصاد الرقمي أو السحابي: في حين أصبح الاقتصاد يعتمد أكثر فأكثر على التكنولوجيا الرقمية وإمكانية أداء العديد من الوظائف عن بُعد، وفي ظل الصعوبة المحتملة للهجرة الفعلية للعقول والمواهب، فإنه بالإمكان جعل القوى العاملة تعمل عن بُعد وبالتالي ينتج ذلك عولمة حقيقية. فعلى الرغم من أن تشديد سياسات الهجرة قد يمنع انتقال بعض الموظفين، فإن ذلك لن يمنعهم من العمل لدى شركات في بلدان أخرى.

3- التحديات العالمية: يواجه العالم الآن العديد من التحديات ذات الطابع العالمي. وهذه هي التحديات التي تسترعي حلولاً بشكل جماعي، مثل: تغيُر المناخ وجائحة "كورونا".

ولمواجهة هذه التحديات فإن العالم بحاجة إلى توحيد الصفوف، واجتماع صناع القرار معاً، وعلى الرغم من الإخفاق في التصدي لهذه التحديات. فإنها مؤشر على فشل الأنظمة "المتعددة الأطراف" في إحداث تغيير حقيقي في وقت كان العالم فيه في حاجة ماسة إلى أن تُثبت هذه الأنظمة كفاءة وتتمكن من أداء مهامها. ومع ذلك، لا ينفك العالم بين الحين والآخر يؤكد تأصل التضامن العالمي بين أعضائه، وظهر ذلك جليّاً في الطريقة التي اجتمع بها العالم لتقديم الدعم لتركيا وسوريا أثناء أزمة الزلازل الأرضية التي ألمت بهما.

4- الحاجة إلى المواد الخام: في حين تستطيع البلدان نقل مرافق الإنتاج الخاصة بها إلى مواقع مختلفة، فإنها ما تزال بحاجة إلى المواد الخام. لا يمكن الحصول على بعض هذه المواد إلا من خلال بلدان محددة. ومن ثم تضمن هذه الحاجة استمرار التجارة العالمية للسلع والمنتجات، ما لم يتم اتخاذ تدابير لمنع تصدير بعض المواد الخام من بعض الدول.

لنتطلع إلى الأمام

إن الجزم بحقيقة ما إذا كان هناك تحوّل من العولمة إلى التراجع عن العولمة أو ما إذا كانت العولمة تتخذ شكلاً جديداً مسألة صعبة. نحن نعلم على وجه اليقين أن سلاسل التوريد العالمية للسلع المادية سوف تتغير. يمكننا أيضاً أن نتوقع أنه مع تغير المشهد السياسي العالمي والنظام العالمي الجديد، سيكون هناك المزيد من القيود فيما يتعلق بحركة الأفراد، في الوقت الذي سيضطر فيه المزيد من البشر إلى مغادرة أوطانهم لأسباب غير طوعية مثل الهجرة المناخية. وبالتزامن مع ذلك، ستستمر البيانات وحركة الأفكار وحتى إمكانيات العمل عن بُعد في الارتفاع بوتيرة متزايدة. ولا يزال الجدل مستمراً. في الوقت نفسه، سيكون العام الحالي 2024 حاسماً في تعزيز أو دحض الاتجاه نحو المزيد من العولمة أو المزيد من تآكلها:

- **انتخابات 2024:** سُمي عام 2024 "عام الانتخابات" نظراً لكثرة الانتخابات التي تجري خلاله[27]، فضلًا عن طبيعة الدول التي تُجري تلك الانتخابات، مثل الانتخابات الأمريكية. وباختصار، طالما كان الفوز من نصيب المرشحين القوميين أكثر، فإننا بانتظار عالم أكثر ميلاً للتراجع عن العولمة.

- **الصراعات الجارية والمرتقبة:** إن الحروب والتراجع عن العولمة متلازمان، إذ تؤثر الصراعات السياسية بين الدول بالضرورة في العلاقات التجارية بينها، علاوة على التسبب باضطرابات محتملة في سلسلة التوريد.

- **التخلص من الدولرة:** ما يزال العالم في مرحلة مبكرة فيما يتعلق بالتخلص من الدولرة. ومع ذلك، فقد تزايدت وتيرة هذا التوجه بشدّة حتى الآن. وفي حال إذا قررت المزيد من الدول التوقف عن الاعتماد على الدولار في التجارة الدولية، سيكون

ذلك مؤشراً قوياً على المزيد من التراجع عن العولمة وسيكون له تطورات جادة على السوق المالية العالمية.

- **التأثير في الاقتصادات النامية والأسواق الناشئة:** إذا استمر هذا الميل نحو تراجع العولمة، فسوف تعاني الأسواق الناشئة أشد المعاناة. أولاً، سيعني ذلك خسارتهم للسوق الدولية التي تزودهم بالعملة الأجنبية والتي تستخدم في دعم الواردات. علاوة على ذلك، سوف تنخفض قدرة هذه الأسواق على الوصول إلى الاستثمارات الخارجية المباشرة، ومع انحسار الاستثمارات الأجنبية بشكل عام مما يجعلها أكثر اعتماداً على الديون لتحقيق التوازن في تدفقاتها المالية. وأخيراً، فإنها ستفقد إمكانية الوصول إلى التقدم التكنولوجي الذي كان في متناول يدها بسبب علاقاتها التجارية مع الاقتصادات المتقدمة، مما يؤثر في العولمة بأبعادها المختلفة؛ أي السلع ورأس المال والأفكار[28].

- **أحداث تغير المناخ:** تتسبب الأحداث المناخية الشديدة أيضاً في حدوث اضطرابات في سلاسل التوريد. والتجارة الدولية لن تكون في منأى عن المزيد من الاضطرابات بفعل الوتيرة المتزايدة لمثل هذه الأحداث المناخية. عامل آخر مهم هنا هو ازدياد الوعي العالمي بشأن أنماط الاستهلاك، والتي أصبحت تميل إلى الترشيد والتي دون شك سنلمس آثارها في طريقة عمل الشركات ومن ثم على التجارة بشكل عام.

*** ترجمة:** ولاء صلاح

المصادر:

1- Nayef R.F. Al-Rodhan, Gérard S. 2006. Definitions of Globalization: A Comprehensive Overview and a Proposed Definition, Geneva, **Geneva Centre for Security Policy**, p.5

2- International Monetary Fund. **Globalization: A Framework for IMF Involvement**. March 2002. https://shorturl.at/aknrA

3- Manfred B. Steger, **Globalization: a very short introduction**. Oxford: Oxford University **Press**, 2013 p. 23.

4- **Ibid**.

5- Luke Amadi, Globalization and the changing Liberal international order: A review of the literature. **Research in Globalization**. February 2020.

6- T.V Paul. 2021 Globalization, Deglobalization and Reglobalization: adapting liberal international order. **International Affairs**. 97. 1599-1620. 10.1093/ia/iiab072.

7- V. KONONENKO et al., 2020. Slowing down or changing track? Understanding the dynamics of 'Slowbalisation', **EPRS**: European Parliamentary Research Service. Belgium. https://shorturl.at/btxS4

8- Amadi, **Op.cit**.

9- Simon Evenett. (2022). What Endgame for the Deglobalization Narrative?. **Intereconomics**. 57. 345-351. 10.1007/s10272-022-1085-y. https://shorturl.at/lpOY7

10- Josh Zumbrun. Is Globalization in Decline? A New Number Contradicts the Consensus. **The Wall Street Journal**, 3 November 2023 https://shorturl.at/fvRW7

11- The World Bank Group. **Global Economic Prospects** 2024. January 2024. https://shorturl.at/eHS78

12- Zumbrun, **Op.cit**.

13- Vivian Yee and James Gland. 2021. How One of the World's Biggest Ships Jammed the Suez Canal. **The New York Times**. https://tinyurl.com/3sus5a27

14- Basil Germond. 2023. Houthi rebel Red Sea attacks and the threat of escalation and supply chain chaos are a major headache – and not just for the west. **The Conversation**. https://shorturl.at/jINP1

15- Eswar Prasad. The World Will Regret Its Retreat From Globalization. **Foreign Policy**. March 24, 2023. https://shorturl.at/fktDH

16- Nada R. Sanders. 2023. Global economy 2023: COVID-19 turned global supply chains upside down – 3 ways the pandemic forced companies to rethink and transform how they source their products. **The Conversation**. https://shorturl.at/erAF6

17- Spencer Feingold. The global economy is under pressure — but how bad is it? Two experts share insights. **World Economic Forum**. 11 January 2023. https://shorturl.at/cyFHN

18- Paul, **Op.cit**

19- Prasad, **Op.cit**

20- Noah Kaufmann, Chris Bataille, Gautam Jain, and Sagatom Saha. The US broke global trade rules to try to fix climate change – to finish the job, it has to fix the trade system. **The Guardian**, 5 September 2023. https://shorturl.at/inxMY

21- Antony J. Blinken. The United States Officially Rejoins the Paris Agreement. **U.S. Department of State**, 19 February 2021. https://www.state.gov/the-united-states-officially-rejoins-the-paris-agreement/

22- Paul Op.cit.

23- Paul Poast. Not a World War but a World at War. **The Atlantic**. 07 November 2023 https://shorturl.at/cI238

24- Max Hastings. It's Not Just Ukraine and Gaza: War Is on the Rise Everywhere. **Bloomberg**. December 10, 2023 https://shorturl.at/nrvQ4

25- Africa News. **BRICS expansion: five countries join ranks**. 02 January 2024. https://shorturl.at/elqQ1

26- De-dollarization: Is the US dollar losing its dominance? **JPMorgan**. 31 August 2023. https://shorturl.at/kBR58

27- Koh Ewe. The Ultimate Election Year: All the Elections Around the World in 2024. **Time**. 28 December 2023. https://time.com/6550920/world-elections-2024/

28- Prasad, **Op.cit**.